لجنة الأمن الداخلي تستدعي وزير الداخلية للتحقيق في تسريب بيانات الناخبين

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

لجنة الأمن الداخلي تستدعي وزير الداخلية للتحقيق في تسريب بيانات الناخبين

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

قرر رئيس اللجنة النائب هشام الزعبلاوي استدعاء وزير الداخلية يوسف القرمادي للتحقيق يوم الثلاثاء المقبل، على أن يرافقه مدير الأمن الوطني ومدير مركز المعلومات. وقال الزعبلاوي في بيان صحفي إن اللجنة «لا تستطيع الاكتفاء بالتصريحات العامة، وتريد أن تعرف من سمح بالوصول إلى هذه الملفات ومتى وكيف».

وكانت اللجنة قد بدأت جلسات الاستماع الأسبوع الماضي بعد تقارير إعلامية تحدثت عن وجود قاعدة بيانات تضم أسماء وعناوين وأرقام هواتف ومعلومات عائلية لأكثر من 3.2 مليون ناخب. وأظهرت عينة عشوائية نشرتها الصحيفة أن بعض السجلات تتضمن أيضا أسماء الأزواج والأبناء وأماكن العمل، وهي معلومات لا تظهر في القوائم الانتخابية العامة.

وأكد مدير مركز المعلومات في شهادته أمام اللجنة أن المركز «لم يكن يعلم بوجود نسخة كاملة من هذه القاعدة»، وأن الملفات «نسخت على ما يبدو من أجهزة موظفين سابقين أو متعاقدين». وقال إن المركز بدأ تحقيقا داخليا منذ 12 آذار (مارس) الماضي، وإنه أحال النتائج الأولية إلى النيابة العامة المختصة بجرائم المعلوماتية.

في المقابل، قال وزير الداخلية في رده المكتوب إن الوزارة «تتعامل مع الأمر بجدية كاملة»، وإنها «لا تتهرب من المسؤولية السياسية». غير أنه أشار إلى أن الوزارة «لا تملك سلطة مباشرة على مركز المعلومات الذي يتبع رئاسة الحكومة»، وطلب توجيه الأسئلة الفنية إلى رئيس المركز. وهو ما أثار انتقادات من أعضاء اللجنة الذين اعتبروا أن الوزير يحاول التنصل من المسؤولية.

وتشمل قائمة المستدعين للجلسة الثلاثاء، إلى جانب الوزير والمدير، ممثلين عن شركة الاتصالات الوطنية وشركة الإنترنت الحكومية، باعتبارهما الجهتين اللتين تتولى كل منهما جزءا من البنية التحتية التي يفترض أن البيانات سربت منها. كما طلبت اللجنة استدعاء ممثلين عن نقابة المحامين ونقابة الصحفيين، بعد ورود أسماء عدد من أعضاء النقابتين في القاعدة المسربة.

وقال النائب الزعبلاوي إن اللجنة «لا تريد أن تحول هذه القضية إلى معركة سياسية»، لكنها «لن تسمح بأن يتحول ملف يمس حياة ملايين المواطنين إلى مادة للتسويات الحزبية». وأضاف أن اللجنة ستطلب من الوزارة تقريرا مكتوبا عن الإجراءات المتخذة لحماية البيانات قبل نهاية الشهر الجاري.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

الهيئة العامة للطيران المدني تعلن إلغاء 37 رحلة داخلية بسبب الضباب الكثيف

الهيئة العامة للطيران المدني تعلن إلغاء 37 رحلة داخلية بسبب الضباب الكثيف

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

قررت الهيئة العامة للطيران المدني إلغاء 37 رحلة داخلية وتحويل وجهة 12 رحلة أخرى، بعد أن تسبب ضباب كثيف في تعطيل الرؤية على مدرجات المطارات الرئيسية في البلاد منذ فجر السبت. وقال المتحدث باسم الهيئة العقيد سليم الدباغ إن القرار اتخذ «بعد ساعات من المحاولات الفاشلة لإعادة فتح المدارج، وبعد أن تبين أن الرؤية لن تتحسن قبل الظهر على أقل تقدير».

وأوضح الدباغ أن الإلغاءات شملت جميع الرحلات المغادرة من مطار العاصمة الدولي ومطار الساحل الجنوبي، إضافة إلى رحلات الوصول التي كان من المقرر أن تهبط في مطار الجبل الشرقي. وأشار إلى أن الهيئة «لا تريد أن تخاطر بسلامة أي طائرة أو راكب، وأن القرار اتخذ بالتشاور مع شركات الطيران المعنية».

وتأثر نحو 4200 مسافر بالإلغاءات، بينهم عشرات العالقين منذ ليلة الجمعة في صالات المطارات بعد أن وصلوا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. وقال مسافر من مدينة بورسعيد كان يستعد للسفر إلى العاصمة لحضور حفل زفاف ابنته: «لم نعرف بالإلغاء إلا بعد أن وصلنا إلى المطار، ولا أحد يعرف متى سنطير أو كيف سنعوض خسائرنا».

وأعلنت شركة الخطوط الجوية الوطنية عن خطة لتعويض المسافرين المتضررين، تشمل إعادة الحجز مجانا أو استرداد كامل قيمة التذكرة، إضافة إلى تعويض رمزي عن الإقامة في الفنادق. وقال المدير التجاري للشركة السيد رامي الخطيب إن الشركة «تتفهم حجم الإزعاج الذي سببه هذا القرار، لكنه كان ضروريا لتجنب وقوع حادث لا تحمد عقباه».

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بعد جلسة ماراثونية

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بعد جلسة ماراثونية

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

صادق مجلس الشيوخ في ساعة متأخرة من ليلة السبت على مشروع قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي، بعد جلسة ماراثونية استمرت أكثر من 14 ساعة وشهدت تصويتا على عشرات التعديلات. وحظي القانون بتأييد 41 عضوا من أصل 73، فيما امتنع 12 عضوا عن التصويت، بينما صوت 20 عضوا ضده. ويأتي التصويت بعد أسابيع من المفاوضات المكثفة بين الحكومة والمعارضة حول عدد من البنود الخلافية.

وينص القانون على إلزام المنصات الرقمية التي يتجاوز عدد مستخدميها في البلاد مليون حساب بتعيين ممثل قانوني محلي، وبالاحتفاظ بنسخة من المحتوى المحذوف لمدة سنة واحدة. كما يفرض غرامات تصل إلى 2 في المئة من الإيرادات السنوية للشركات المخالفة، ويمنح هيئة الاتصالات الوطنية صلاحية حجب المواقع التي ترفض الامتثال بعد إنذار مسبق. وقال وزير الاتصالات في كلمته أمام المجلس إن «الحرية لا تعني الفوضى، ولا يمكن أن تكون المنصات فوق القانون».

في المقابل، عبرت منظمات حقوقية عن قلقها من أن يؤدي القانون إلى تقييد حرية التعبير، خاصة في ما يتعلق بالمحتوى السياسي. وقالت رئيسة لجنة الحقوق في المجلس النائبة هالة السعدي إن «الصياغة الحالية لبعض المواد فضفاضة، وتترك مساحة واسعة للتأويل»، مشيرة إلى أن اللجنة طلبت تعديلها قبل التصويت النهائي. وأكدت أن المعارضة ستتقدم بطعن دستوري إذا لم تؤخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

بلدية الميناء تطلق مشروعا لتحويل مكب النفايات القديم إلى حديقة عامة

بلدية الميناء تطلق مشروعا لتحويل مكب النفايات القديم إلى حديقة عامة

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

أطلقت بلدية الميناء صباح اليوم السبت مشروعا طموحا لتحويل مكب النفايات القديم في منطقة رأس الصخور إلى حديقة عامة ومركز ترفيهي، في خطوة وصفها رئيس البلدية المهندس كمال الدين عطوان بأنها «تحول رمزي قبل أن تكون بيئيا». ويمتد المشروع على مساحة 120 هكتارا، ويشمل زراعة أكثر من 40 ألف شجرة، وإنشاء بحيرة اصطناعية، وملعبا للأطفال، ومسارا للدراجات الهوائية بطول 8 كيلومترات.

وقال عطوان خلال حفل الإطلاق الذي حضره مئات من السكان إن المكب «كان يشكل خطرا على صحة آلاف العائلات التي تسكن على بعد كيلومترات قليلة، وكان الوقت قد حان لنعيد للأرض كرامتها». وأضاف أن البلدية خصصت للمشروع ميزانية بلغت 46.97 مليون دينار، وأن الأشغال ستستغرق 18 شهرا على أن تنجز على مراحل.

وأوضح مدير قسم البيئة في البلدية السيد نادر الحلواني أن فريقا من المهندسين والبيئيين عمل على دراسة التربة لسنوات قبل بدء الأشغال، مشيرا إلى أن «الغازات المتراكمة في المكب تم تحويلها إلى طاقة تستخدم لإنارة الحديقة ليلا». وأكد أن المشروع يتضمن أيضا إقامة محطة للطاقة الشمسية تغطي 30 في المئة من حاجة المرافق العامة فيه.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بعد جلسة ماراثونية

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بعد جلسة ماراثونية

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

صادق مجلس الشيوخ في ساعة متأخرة من ليلة السبت على مشروع قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي، بعد جلسة ماراثونية استمرت أكثر من 14 ساعة وشهدت تصويتا على عشرات التعديلات. وحظي القانون بتأييد 41 عضوا من أصل 73، فيما امتنع 12 عضوا عن التصويت، بينما صوت 20 عضوا ضده. ويأتي التصويت بعد أسابيع من المفاوضات المكثفة بين الحكومة والمعارضة حول عدد من البنود الخلافية.

وينص القانون على إلزام المنصات الرقمية التي يتجاوز عدد مستخدميها في البلاد مليون حساب بتعيين ممثل قانوني محلي، وبالاحتفاظ بنسخة من المحتوى المحذوف لمدة سنة واحدة. كما يفرض غرامات تصل إلى 2 في المئة من الإيرادات السنوية للشركات المخالفة، ويمنح هيئة الاتصالات الوطنية صلاحية حجب المواقع التي ترفض الامتثال بعد إنذار مسبق. وقال وزير الاتصالات في كلمته أمام المجلس إن «الحرية لا تعني الفوضى، ولا يمكن أن تكون المنصات فوق القانون».

في المقابل، عبرت منظمات حقوقية عن قلقها من أن يؤدي القانون إلى تقييد حرية التعبير، خاصة في ما يتعلق بالمحتوى السياسي. وقالت رئيسة لجنة الحقوق في المجلس النائبة هالة السعدي إن «الصياغة الحالية لبعض المواد فضفاضة، وتترك مساحة واسعة للتأويل»، مشيرة إلى أن اللجنة طلبت تعديلها قبل التصويت النهائي. وأكدت أن المعارضة ستتقدم بطعن دستوري إذا لم تؤخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

بلدية الميناء تطلق مشروعا لتحويل مكب النفايات القديم إلى حديقة عامة

بلدية الميناء تطلق مشروعا لتحويل مكب النفايات القديم إلى حديقة عامة

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

أطلقت بلدية الميناء صباح اليوم السبت مشروعا طموحا لتحويل مكب النفايات القديم في منطقة رأس الصخور إلى حديقة عامة ومركز ترفيهي، في خطوة وصفها رئيس البلدية المهندس كمال الدين عطوان بأنها «تحول رمزي قبل أن تكون بيئيا». ويمتد المشروع على مساحة 120 هكتارا، ويشمل زراعة أكثر من 40 ألف شجرة، وإنشاء بحيرة اصطناعية، وملعبا للأطفال، ومسارا للدراجات الهوائية بطول 8 كيلومترات.

وقال عطوان خلال حفل الإطلاق الذي حضره مئات من السكان إن المكب «كان يشكل خطرا على صحة آلاف العائلات التي تسكن على بعد كيلومترات قليلة، وكان الوقت قد حان لنعيد للأرض كرامتها». وأضاف أن البلدية خصصت للمشروع ميزانية بلغت 46.97 مليون دينار، وأن الأشغال ستستغرق 18 شهرا على أن تنجز على مراحل.

وأوضح مدير قسم البيئة في البلدية السيد نادر الحلواني أن فريقا من المهندسين والبيئيين عمل على دراسة التربة لسنوات قبل بدء الأشغال، مشيرا إلى أن «الغازات المتراكمة في المكب تم تحويلها إلى طاقة تستخدم لإنارة الحديقة ليلا». وأكد أن المشروع يتضمن أيضا إقامة محطة للطاقة الشمسية تغطي 30 في المئة من حاجة المرافق العامة فيه.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

لجنة الأمن الداخلي تستدعي وزير الداخلية للتحقيق في تسريب بيانات الناخبين

لجنة الأمن الداخلي تستدعي وزير الداخلية للتحقيق في تسريب بيانات الناخبين

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

قرر رئيس اللجنة النائب هشام الزعبلاوي استدعاء وزير الداخلية يوسف القرمادي للتحقيق يوم الثلاثاء المقبل، على أن يرافقه مدير الأمن الوطني ومدير مركز المعلومات. وقال الزعبلاوي في بيان صحفي إن اللجنة «لا تستطيع الاكتفاء بالتصريحات العامة، وتريد أن تعرف من سمح بالوصول إلى هذه الملفات ومتى وكيف».

وكانت اللجنة قد بدأت جلسات الاستماع الأسبوع الماضي بعد تقارير إعلامية تحدثت عن وجود قاعدة بيانات تضم أسماء وعناوين وأرقام هواتف ومعلومات عائلية لأكثر من 3.2 مليون ناخب. وأظهرت عينة عشوائية نشرتها الصحيفة أن بعض السجلات تتضمن أيضا أسماء الأزواج والأبناء وأماكن العمل، وهي معلومات لا تظهر في القوائم الانتخابية العامة.

وأكد مدير مركز المعلومات في شهادته أمام اللجنة أن المركز «لم يكن يعلم بوجود نسخة كاملة من هذه القاعدة»، وأن الملفات «نسخت على ما يبدو من أجهزة موظفين سابقين أو متعاقدين». وقال إن المركز بدأ تحقيقا داخليا منذ 12 آذار (مارس) الماضي، وإنه أحال النتائج الأولية إلى النيابة العامة المختصة بجرائم المعلوماتية.

في المقابل، قال وزير الداخلية في رده المكتوب إن الوزارة «تتعامل مع الأمر بجدية كاملة»، وإنها «لا تتهرب من المسؤولية السياسية». غير أنه أشار إلى أن الوزارة «لا تملك سلطة مباشرة على مركز المعلومات الذي يتبع رئاسة الحكومة»، وطلب توجيه الأسئلة الفنية إلى رئيس المركز. وهو ما أثار انتقادات من أعضاء اللجنة الذين اعتبروا أن الوزير يحاول التنصل من المسؤولية.

وتشمل قائمة المستدعين للجلسة الثلاثاء، إلى جانب الوزير والمدير، ممثلين عن شركة الاتصالات الوطنية وشركة الإنترنت الحكومية، باعتبارهما الجهتين اللتين تتولى كل منهما جزءا من البنية التحتية التي يفترض أن البيانات سربت منها. كما طلبت اللجنة استدعاء ممثلين عن نقابة المحامين ونقابة الصحفيين، بعد ورود أسماء عدد من أعضاء النقابتين في القاعدة المسربة.

وقال النائب الزعبلاوي إن اللجنة «لا تريد أن تحول هذه القضية إلى معركة سياسية»، لكنها «لن تسمح بأن يتحول ملف يمس حياة ملايين المواطنين إلى مادة للتسويات الحزبية». وأضاف أن اللجنة ستطلب من الوزارة تقريرا مكتوبا عن الإجراءات المتخذة لحماية البيانات قبل نهاية الشهر الجاري.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

الهيئة العامة للطيران المدني تعلن إلغاء 37 رحلة داخلية بسبب الضباب الكثيف

الهيئة العامة للطيران المدني تعلن إلغاء 37 رحلة داخلية بسبب الضباب الكثيف

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

قررت الهيئة العامة للطيران المدني إلغاء 37 رحلة داخلية وتحويل وجهة 12 رحلة أخرى، بعد أن تسبب ضباب كثيف في تعطيل الرؤية على مدرجات المطارات الرئيسية في البلاد منذ فجر السبت. وقال المتحدث باسم الهيئة العقيد سليم الدباغ إن القرار اتخذ «بعد ساعات من المحاولات الفاشلة لإعادة فتح المدارج، وبعد أن تبين أن الرؤية لن تتحسن قبل الظهر على أقل تقدير».

وأوضح الدباغ أن الإلغاءات شملت جميع الرحلات المغادرة من مطار العاصمة الدولي ومطار الساحل الجنوبي، إضافة إلى رحلات الوصول التي كان من المقرر أن تهبط في مطار الجبل الشرقي. وأشار إلى أن الهيئة «لا تريد أن تخاطر بسلامة أي طائرة أو راكب، وأن القرار اتخذ بالتشاور مع شركات الطيران المعنية».

وتأثر نحو 4200 مسافر بالإلغاءات، بينهم عشرات العالقين منذ ليلة الجمعة في صالات المطارات بعد أن وصلوا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. وقال مسافر من مدينة بورسعيد كان يستعد للسفر إلى العاصمة لحضور حفل زفاف ابنته: «لم نعرف بالإلغاء إلا بعد أن وصلنا إلى المطار، ولا أحد يعرف متى سنطير أو كيف سنعوض خسائرنا».

وأعلنت شركة الخطوط الجوية الوطنية عن خطة لتعويض المسافرين المتضررين، تشمل إعادة الحجز مجانا أو استرداد كامل قيمة التذكرة، إضافة إلى تعويض رمزي عن الإقامة في الفنادق. وقال المدير التجاري للشركة السيد رامي الخطيب إن الشركة «تتفهم حجم الإزعاج الذي سببه هذا القرار، لكنه كان ضروريا لتجنب وقوع حادث لا تحمد عقباه».

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بعد جلسة ماراثونية

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بعد جلسة ماراثونية

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

صادق مجلس الشيوخ في ساعة متأخرة من ليلة السبت على مشروع قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي، بعد جلسة ماراثونية استمرت أكثر من 14 ساعة وشهدت تصويتا على عشرات التعديلات. وحظي القانون بتأييد 41 عضوا من أصل 73، فيما امتنع 12 عضوا عن التصويت، بينما صوت 20 عضوا ضده. ويأتي التصويت بعد أسابيع من المفاوضات المكثفة بين الحكومة والمعارضة حول عدد من البنود الخلافية.

وينص القانون على إلزام المنصات الرقمية التي يتجاوز عدد مستخدميها في البلاد مليون حساب بتعيين ممثل قانوني محلي، وبالاحتفاظ بنسخة من المحتوى المحذوف لمدة سنة واحدة. كما يفرض غرامات تصل إلى 2 في المئة من الإيرادات السنوية للشركات المخالفة، ويمنح هيئة الاتصالات الوطنية صلاحية حجب المواقع التي ترفض الامتثال بعد إنذار مسبق. وقال وزير الاتصالات في كلمته أمام المجلس إن «الحرية لا تعني الفوضى، ولا يمكن أن تكون المنصات فوق القانون».

في المقابل، عبرت منظمات حقوقية عن قلقها من أن يؤدي القانون إلى تقييد حرية التعبير، خاصة في ما يتعلق بالمحتوى السياسي. وقالت رئيسة لجنة الحقوق في المجلس النائبة هالة السعدي إن «الصياغة الحالية لبعض المواد فضفاضة، وتترك مساحة واسعة للتأويل»، مشيرة إلى أن اللجنة طلبت تعديلها قبل التصويت النهائي. وأكدت أن المعارضة ستتقدم بطعن دستوري إذا لم تؤخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

بلدية الميناء تطلق مشروعا لتحويل مكب النفايات القديم إلى حديقة عامة

بلدية الميناء تطلق مشروعا لتحويل مكب النفايات القديم إلى حديقة عامة

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

أطلقت بلدية الميناء صباح اليوم السبت مشروعا طموحا لتحويل مكب النفايات القديم في منطقة رأس الصخور إلى حديقة عامة ومركز ترفيهي، في خطوة وصفها رئيس البلدية المهندس كمال الدين عطوان بأنها «تحول رمزي قبل أن تكون بيئيا». ويمتد المشروع على مساحة 120 هكتارا، ويشمل زراعة أكثر من 40 ألف شجرة، وإنشاء بحيرة اصطناعية، وملعبا للأطفال، ومسارا للدراجات الهوائية بطول 8 كيلومترات.

وقال عطوان خلال حفل الإطلاق الذي حضره مئات من السكان إن المكب «كان يشكل خطرا على صحة آلاف العائلات التي تسكن على بعد كيلومترات قليلة، وكان الوقت قد حان لنعيد للأرض كرامتها». وأضاف أن البلدية خصصت للمشروع ميزانية بلغت 46.97 مليون دينار، وأن الأشغال ستستغرق 18 شهرا على أن تنجز على مراحل.

وأوضح مدير قسم البيئة في البلدية السيد نادر الحلواني أن فريقا من المهندسين والبيئيين عمل على دراسة التربة لسنوات قبل بدء الأشغال، مشيرا إلى أن «الغازات المتراكمة في المكب تم تحويلها إلى طاقة تستخدم لإنارة الحديقة ليلا». وأكد أن المشروع يتضمن أيضا إقامة محطة للطاقة الشمسية تغطي 30 في المئة من حاجة المرافق العامة فيه.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

لجنة الأمن الداخلي تستدعي وزير الداخلية للتحقيق في تسريب بيانات الناخبين

لجنة الأمن الداخلي تستدعي وزير الداخلية للتحقيق في تسريب بيانات الناخبين

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

قرر رئيس اللجنة النائب هشام الزعبلاوي استدعاء وزير الداخلية يوسف القرمادي للتحقيق يوم الثلاثاء المقبل، على أن يرافقه مدير الأمن الوطني ومدير مركز المعلومات. وقال الزعبلاوي في بيان صحفي إن اللجنة «لا تستطيع الاكتفاء بالتصريحات العامة، وتريد أن تعرف من سمح بالوصول إلى هذه الملفات ومتى وكيف».

وكانت اللجنة قد بدأت جلسات الاستماع الأسبوع الماضي بعد تقارير إعلامية تحدثت عن وجود قاعدة بيانات تضم أسماء وعناوين وأرقام هواتف ومعلومات عائلية لأكثر من 3.2 مليون ناخب. وأظهرت عينة عشوائية نشرتها الصحيفة أن بعض السجلات تتضمن أيضا أسماء الأزواج والأبناء وأماكن العمل، وهي معلومات لا تظهر في القوائم الانتخابية العامة.

وأكد مدير مركز المعلومات في شهادته أمام اللجنة أن المركز «لم يكن يعلم بوجود نسخة كاملة من هذه القاعدة»، وأن الملفات «نسخت على ما يبدو من أجهزة موظفين سابقين أو متعاقدين». وقال إن المركز بدأ تحقيقا داخليا منذ 12 آذار (مارس) الماضي، وإنه أحال النتائج الأولية إلى النيابة العامة المختصة بجرائم المعلوماتية.

في المقابل، قال وزير الداخلية في رده المكتوب إن الوزارة «تتعامل مع الأمر بجدية كاملة»، وإنها «لا تتهرب من المسؤولية السياسية». غير أنه أشار إلى أن الوزارة «لا تملك سلطة مباشرة على مركز المعلومات الذي يتبع رئاسة الحكومة»، وطلب توجيه الأسئلة الفنية إلى رئيس المركز. وهو ما أثار انتقادات من أعضاء اللجنة الذين اعتبروا أن الوزير يحاول التنصل من المسؤولية.

وتشمل قائمة المستدعين للجلسة الثلاثاء، إلى جانب الوزير والمدير، ممثلين عن شركة الاتصالات الوطنية وشركة الإنترنت الحكومية، باعتبارهما الجهتين اللتين تتولى كل منهما جزءا من البنية التحتية التي يفترض أن البيانات سربت منها. كما طلبت اللجنة استدعاء ممثلين عن نقابة المحامين ونقابة الصحفيين، بعد ورود أسماء عدد من أعضاء النقابتين في القاعدة المسربة.

وقال النائب الزعبلاوي إن اللجنة «لا تريد أن تحول هذه القضية إلى معركة سياسية»، لكنها «لن تسمح بأن يتحول ملف يمس حياة ملايين المواطنين إلى مادة للتسويات الحزبية». وأضاف أن اللجنة ستطلب من الوزارة تقريرا مكتوبا عن الإجراءات المتخذة لحماية البيانات قبل نهاية الشهر الجاري.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

الهيئة العامة للطيران المدني تعلن إلغاء 37 رحلة داخلية بسبب الضباب الكثيف

الهيئة العامة للطيران المدني تعلن إلغاء 37 رحلة داخلية بسبب الضباب الكثيف

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

قررت الهيئة العامة للطيران المدني إلغاء 37 رحلة داخلية وتحويل وجهة 12 رحلة أخرى، بعد أن تسبب ضباب كثيف في تعطيل الرؤية على مدرجات المطارات الرئيسية في البلاد منذ فجر السبت. وقال المتحدث باسم الهيئة العقيد سليم الدباغ إن القرار اتخذ «بعد ساعات من المحاولات الفاشلة لإعادة فتح المدارج، وبعد أن تبين أن الرؤية لن تتحسن قبل الظهر على أقل تقدير».

وأوضح الدباغ أن الإلغاءات شملت جميع الرحلات المغادرة من مطار العاصمة الدولي ومطار الساحل الجنوبي، إضافة إلى رحلات الوصول التي كان من المقرر أن تهبط في مطار الجبل الشرقي. وأشار إلى أن الهيئة «لا تريد أن تخاطر بسلامة أي طائرة أو راكب، وأن القرار اتخذ بالتشاور مع شركات الطيران المعنية».

وتأثر نحو 4200 مسافر بالإلغاءات، بينهم عشرات العالقين منذ ليلة الجمعة في صالات المطارات بعد أن وصلوا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. وقال مسافر من مدينة بورسعيد كان يستعد للسفر إلى العاصمة لحضور حفل زفاف ابنته: «لم نعرف بالإلغاء إلا بعد أن وصلنا إلى المطار، ولا أحد يعرف متى سنطير أو كيف سنعوض خسائرنا».

وأعلنت شركة الخطوط الجوية الوطنية عن خطة لتعويض المسافرين المتضررين، تشمل إعادة الحجز مجانا أو استرداد كامل قيمة التذكرة، إضافة إلى تعويض رمزي عن الإقامة في الفنادق. وقال المدير التجاري للشركة السيد رامي الخطيب إن الشركة «تتفهم حجم الإزعاج الذي سببه هذا القرار، لكنه كان ضروريا لتجنب وقوع حادث لا تحمد عقباه».

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بعد جلسة ماراثونية

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بعد جلسة ماراثونية

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

صادق مجلس الشيوخ في ساعة متأخرة من ليلة السبت على مشروع قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي، بعد جلسة ماراثونية استمرت أكثر من 14 ساعة وشهدت تصويتا على عشرات التعديلات. وحظي القانون بتأييد 41 عضوا من أصل 73، فيما امتنع 12 عضوا عن التصويت، بينما صوت 20 عضوا ضده. ويأتي التصويت بعد أسابيع من المفاوضات المكثفة بين الحكومة والمعارضة حول عدد من البنود الخلافية.

وينص القانون على إلزام المنصات الرقمية التي يتجاوز عدد مستخدميها في البلاد مليون حساب بتعيين ممثل قانوني محلي، وبالاحتفاظ بنسخة من المحتوى المحذوف لمدة سنة واحدة. كما يفرض غرامات تصل إلى 2 في المئة من الإيرادات السنوية للشركات المخالفة، ويمنح هيئة الاتصالات الوطنية صلاحية حجب المواقع التي ترفض الامتثال بعد إنذار مسبق. وقال وزير الاتصالات في كلمته أمام المجلس إن «الحرية لا تعني الفوضى، ولا يمكن أن تكون المنصات فوق القانون».

في المقابل، عبرت منظمات حقوقية عن قلقها من أن يؤدي القانون إلى تقييد حرية التعبير، خاصة في ما يتعلق بالمحتوى السياسي. وقالت رئيسة لجنة الحقوق في المجلس النائبة هالة السعدي إن «الصياغة الحالية لبعض المواد فضفاضة، وتترك مساحة واسعة للتأويل»، مشيرة إلى أن اللجنة طلبت تعديلها قبل التصويت النهائي. وأكدت أن المعارضة ستتقدم بطعن دستوري إذا لم تؤخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)

بلدية الميناء تطلق مشروعا لتحويل مكب النفايات القديم إلى حديقة عامة

بلدية الميناء تطلق مشروعا لتحويل مكب النفايات القديم إلى حديقة عامة

الأحد 4 نيسان (أبريل) 2021 – 15 رمضان 1442

أطلقت بلدية الميناء صباح اليوم السبت مشروعا طموحا لتحويل مكب النفايات القديم في منطقة رأس الصخور إلى حديقة عامة ومركز ترفيهي، في خطوة وصفها رئيس البلدية المهندس كمال الدين عطوان بأنها «تحول رمزي قبل أن تكون بيئيا». ويمتد المشروع على مساحة 120 هكتارا، ويشمل زراعة أكثر من 40 ألف شجرة، وإنشاء بحيرة اصطناعية، وملعبا للأطفال، ومسارا للدراجات الهوائية بطول 8 كيلومترات.

وقال عطوان خلال حفل الإطلاق الذي حضره مئات من السكان إن المكب «كان يشكل خطرا على صحة آلاف العائلات التي تسكن على بعد كيلومترات قليلة، وكان الوقت قد حان لنعيد للأرض كرامتها». وأضاف أن البلدية خصصت للمشروع ميزانية بلغت 46.97 مليون دينار، وأن الأشغال ستستغرق 18 شهرا على أن تنجز على مراحل.

وأوضح مدير قسم البيئة في البلدية السيد نادر الحلواني أن فريقا من المهندسين والبيئيين عمل على دراسة التربة لسنوات قبل بدء الأشغال، مشيرا إلى أن «الغازات المتراكمة في المكب تم تحويلها إلى طاقة تستخدم لإنارة الحديقة ليلا». وأكد أن المشروع يتضمن أيضا إقامة محطة للطاقة الشمسية تغطي 30 في المئة من حاجة المرافق العامة فيه.

(تتمة الخبر في الصفحة 4 – عمود 15)